

خيارات الفلسطينيين لكسر استعصاء التغيير السياسي



ماجد كيالي
كاتب وسياسي فلسطيني

الدائر ثمة حديث عن عدة طرق لإحداث التغيير السياسي في الكيانات السياسية، علماً أن كل طريقة منها تتطلب توفر شرطين، أولهما، الإرادة، وثانيهما، المعطيات المناسبة. ويمكن اختزال تلك الطرق في الآتي:

أولاً، اعتماد طريقة المحاصصة الفصائلية (الكوتا) في صياغة بنى ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، التي تفترض إخضاع العملية الانتخابية فيها إلى المحاصصة الفصائلية. بيد أن تلك الطريقة تعني صراحة إعادة إنتاج الواقع القائم، والالتفاف على عملية التغيير، أو إحداث مجرد تغيير شكلي، لا أكثر.

ثانياً، الذهاب نحو حوار وطني جديد، تتخرط فيه الفصائل وشخصيات من المستقلين، لتخليق إطار قيادي مؤقت، يدير مرحلة انتقالية. وللأسف فقد شهدنا إخفاق مثل ذلك الخيار، بحكم تخلي الفصيلين الكبارين "فتح" و"حماس" عن التوافقات العديدة التي جرى التوقيع عليها في القاهرة والدوحة ومكة وصنعاء وموسكو وغزة، وبحكم إصرار كل واحد منهما على الاحتفاظ بمكانته في السلطة، حيث فتح في الضفة وحماس في غزة.

ثالثاً، ترك الأمر إلى نوع من التوحيد التدريجي العملي، في سياق المواجهة المشتركة للتحديات القائمة، وهي ذات فكرة حركة "فتح"، التي كانت طرحتها في أواخر الستينات، عن "اللقاء في أرض المعركة"، إلا أن هذا الطريق لا يضمن النتيجة المرجوة، ناهيك عن اختلاف الزمن بين أواخر الستينات وعقد السبعينات، وبين المرحلة الراهنة حيث ثمة سلطتان، لا ترضى أي منهما بالانتقال للآخر، لا "فتح" تتنازل لـ"حماس"، ولا الثانية تتنازل للاولى.

يؤكد احتدام الجدل بين الفلسطينيين في شأن أحوالهم السياسية، وفي تقرير خياراتهم الوطنية والكفاحية، على شعورهم بافتقار كياناتهم للحبوية والفاعلية والشرعية والتمثيل، وهذا يشمل المنظمة والسلطة والفصائل، التي أضحت، منذ زمن طويل، متقادمة، ومستهلكة، ومتمكسة، وليس لديها ما تضيفه. بيد أن ذلك الجدل يؤكد، في المقابل، استعصاء القدرة على التغيير، حتى وإن توفرت الرغبة في ذلك، بحكم أسباب عديدة، أهمها: أولاً، أن التفكير السياسي الفلسطيني يتركز في الكليات، على طريقة كل شيء أو لا شيء، كما يتركز في الرغبات وليس في مراعاة الإمكانيات، وهذا كله ليس له علاقة بفكرة الواقعية التي أضحت مبتدلة، بعد اختزالها، بفكرة القبول بأي حل يتأسس على إقامة دولة فلسطينية، في الضفة والقطاع، أي في جزء من الأرض.

في ذلك، بحكم أسباب عديدة، أهمها: أولاً، أن التفكير السياسي الفلسطيني يتركز في الكليات، على طريقة كل شيء أو لا شيء، كما يتركز في الرغبات وليس في مراعاة الإمكانيات، وهذا كله ليس له علاقة بفكرة الواقعية التي أضحت مبتدلة، بعد اختزالها، بفكرة القبول بأي حل يتأسس على إقامة دولة فلسطينية، في الضفة والقطاع، أي في جزء من الأرض.

"الحل" يبني على تقبل إزاحة الرواية الرسمية للشعب الفلسطيني، وتبني فكرة أن الصراع بدأ مع الاحتلال في عام 1967، مع ما يستتبعه ذلك من القبول بفكرة تجزئة الشعب، وتفكيك قضيته، واعتبار أن تقرير المصير لجزء من الشعب، كأنه حل للقضية الفلسطينية، وللشعب الفلسطيني بأسره.

والفكرة المقابلة هنا تفيد بأن الواقعية في التفكير السياسي الفلسطيني تفترض تبني برامج تدريجية، ووسائل كفاحية، بإمكان الفلسطينيين حملها، أو تحقيقها، تبعاً لإمكانياتهم في مختلف أماكن وجودهم، بما لا يتطلب منهم طرح برامج أو شعارات تفوق قدراتهم، وفق طبيعة المرحلة، وفي نفس الوقت بما لا يتطلب منهم التنازل عن روايتهم التاريخية، وهويتهم الوطنية، وحقوقهم كشعب وكأفراد، على أساس المحافظة على التطابق بين الأرض والشعب والقضية.

ثانياً، بديهي أن افتقار الشعب الفلسطيني لإقليم خاص، ومستقل، بحكم التمزق الحاصل بعد النكبة (1948)، وتوزع هذا الشعب على دول مختلفة، وتحت سيادة أنظمة سياسية متباينة، يصعب من إمكانية خلق إجماع وطني فلسطيني. ويخشى القول إن الحالة العربية والدولية التي سهلت ولادة منظمة التحرير (1964)، التي أضحت بمثابة الكيان المعنوي الموحد للشعب الفلسطيني، بعد صعود الحركة الوطنية الفلسطينية، والكفاح المسلح الفلسطيني، لم تعد متوفرة، بل إن المعطيات العربية والدولية لا يبدو أنها ستسمح باستعادة منظمة التحرير، أو باستنهاض الحالة الوطنية الفلسطينية مجدداً؛

على الأقل في المدى المنظور. ثالثاً، ما يفترض ملاحظته، أيضاً، أن الحركة الوطنية الفلسطينية لم تعد هي ذاتها التي كانت في السبعينات والثمانينات، إذ تلك الحركة تحولت من حركة تحرر وطني إلى سلطة، تحت المؤسفات أكثر أن الماساة السورية تنسحب على لبنان الذي لم يستطع الخروج بدوره من الوصاية الإيرانية فإذا به يصير على أن يتحول إلى بلد فقير ومفلس لا وجود فيه لقيادة سياسية تعرف شيئاً لا عما يدور في المنطقة، بما في ذلك في الداخل السوري، ولا عما يدور في الجدل الفلسطيني العالمي...



مصير النظام ومصير سوريا

لسلسلة اجتماعات طويلة عقدها مع حافظ الأسد في بداية العام 1986، بحضور عبدالحليم خدام وفاروق الشرع وعبد الرؤوف الكسم، أن حافظ الأسد يفاوض من أجل التفاوض لا أكثر وأن همة كان تمرير الاتفاق الثلاثي الذي توصلت إليه "القوات اللبنانية" ممثلة بإبيل حبيقة (حليف سوريا بعدما كان حليف إسرائيل) وحركة "أمل" الشيوعية والحزب التقدمي الاشتراكي الدرزي.

لم يكن ذلك الاتفاق سوى صيغة من أجل جعل لبنان تحت المظلة السورية ولا شيء آخر غير ذلك. كان على أمين الجميل إلغاء نفسه كرئيس للجمهورية اللبنانية من أجل أن يصبح مرضياً عنه في دمشق، صمد في وجه حافظ الأسد ودفع ثمن صموده من أجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه لبنانياً.

في السنة 2020، انتهت لعبة التذاكي التي وضع قواعدها حافظ الأسد والتي لم يستطع بشار الأسد السير فيها إلى النهاية بعد سلسلة من الأخطاء المرعبة التي ارتكبها منذ العام 2000 بسبب الحلف الذي أقامه مع إيران من دون أخذ في الاعتبار للنتائج التي يمكن أن تترتب على جرائم من نوع المشاركة في اغتيال رفيق الحريري، أو تغطيتها، على سبيل المثال وليس الحصر...

دخلت سوريا بعد دخول "قانون قيصر" حيز التنفيذ مرحلة جديدة. لم يعد المطروح فيها هل يبقى النظام بمقدار من أن المطروح كيف ستوزع مناطق النفوذ فيها. كيف سيخرج الإيرانيون واتباعهم وإلى أي حد ستقدم تركيا، وهل تصل منطقة نفوذها إلى محيط حماة، في وقت تبدو روسيا مهتمة أكثر من أي وقت بالشريط الساحلي السوري ودمشق ومحيطها.

تحصد سوريا للأسف الشديد ما زرعه النظام بعدما ارتضى بشار الأسد أن يكون بحماية إيرانية وذلك منذ اليوم الأول الذي خلف فيه والده. إنه ثمن باهظ يدفعه بلد كان مرشحاً أن يكون من أفضل بلدان المنطقة وأكثرها ازدهاراً.

المؤسف أكثر أن الماساة السورية تنسحب على لبنان الذي لم يستطع الخروج بدوره من الوصاية الإيرانية فإذا به يصير على أن يتحول إلى بلد فقير ومفلس لا وجود فيه لقيادة سياسية تعرف شيئاً لا عما يدور في المنطقة، بما في ذلك في الداخل السوري، ولا عما يدور في الجدل الفلسطيني العالمي...

تحصّد سوريا للأسف الشديد ما زرعه النظام بعدما ارتضى بشار الأسد أن يكون بحماية إيرانية، إنه ثمن باهظ يدفعه بلد كان مرشحاً أن يكون من أفضل بلدان المنطقة وأكثرها ازدهاراً

الأميركية حتى لو فاز الديمقراطي جو بايدن على ترامب الجمهوري. هناك من ينسى أن طرح "قانون قيصر" في الكونغرس كان في عهد باراك أوباما الذي كان بايدن نائبه. من القانون ابتداء من العام 2016 بمراحل عدة قبل تمريره في الكونغرس وإيصاله إلى البيت الأبيض حيث وقّعه دونالد ترامب في كانون الأول - ديسمبر الماضي تمهيداً لأن يصبح نافذاً في السابع عشر من حزيران - يونيو 2020. الأكيد أن النظام السوري لا يستطيع الاعتراف بأن "قانون قيصر" يعني نهايته. لذلك، ليس لدى وزير خارجيته وليد المعلم سوى تريد ما تملبه عليه مجموعة من الذين يعيشون في عالم لا ينتمي من قريب أو بعيد إلى الواقع عن أن "ما يسمى قانون قيصر هو قانون البائس لأن سوريا سجلت انتصارات في الميدان وعلى قوانين سابقة أحادية الجانب".

ليس معروفاً عن أي انتصارات يتحدث وليد المعلم أو أولئك الذين طلبوا منه قول مثل هذا الكلام البائس. كيف يمكن أن يكون الانتصار على الشعب السوري المنتفض منذ تسعة أعوام من أجل بعض من كرامة انتصاراً؟ كيف يمكن لنظام الكلام عن انتصارات في حين أن سوريا تحت خمسة احتلالات، هي الإيراني والروسي والتركي والإسرائيلي والأميركي؟

فهمت روسيا أن عليها التكيّف مع "قانون قيصر" في حال كانت تريد المحافظة على مصالحها في سوريا في مرحلة ما بعد رحيل النظام. سيكون لروسيا مكان في سوريا، خصوصاً في ظل المباركة الأميركية لوجودها فيها وفي ظل التقاهم القائم بينها وبين كل من إسرائيل وتركيا. تدفع سوريا اليوم ثمن إصرار نظام اقوي على ممارسة لعبة التذاكي طوال نصف قرن. ما نشهده حالياً هو نهاية لعبة التذاكي التي تكشف جانباً منها مذكرات الرئيس اللبناني السابق أمين الجميل الذي تولى المسؤولية الأولى في لبنان بين العامين 1982 و1986.

تكشف وقائع موقفة من أمين الجميل



خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

لم يعد الخلاص من النظام السوري مجرد حلم. هناك للمرة الأولى، منذ فترة لا بأس بها، إشارات متلاحقة تؤكد أن المسألة مسألة وقت فقط وأن على النظام أن يتغير جذرياً في ضوء عجزه عن تغيير نفسه. لم يعد السؤال المطروح هل يتغير النظام بمقدار ما المطروح مصير سوريا.

كان آخر إيجاب بأن التغيير سيحصل الكلام الصادر عن جيمس جيفري مسؤول الملف السوري لدى الإدارة الأميركية الذي يعقد بين حين عن طريق الإنترنت ندوات افتراضية يجيب فيها عن أسئلة متعلقة بالوضع السوري والمواقف الأميركية منه. لم يخف جيفري في الندوة الأخيرة أن الهدف الأميركي إحداث تغيير في سوريا. ما يؤكد ذلك قوله إن الولايات المتحدة تريد تغييراً في سلوك النظام ولا تريد تغيير النظام. مثل هذا الكلام يشير بوضوح إلى الرغبة في الانتهاء من النظام. يدل على ذلك الشروط الأميركية السبعة التي يشدّد عليها جيفري وغيره من كبار المسؤولين الأميركيين منذ فترة طويلة. إنها شروط يستحيل على النظام تنفيذها كي يتخلص يوماً من "قانون قيصر".

بكلام أوضح، إن أميركا تقصد عكس ما تقوله، خصوصاً أن المسؤولين فيها يعرفون جيداً أن النظام السوري لا يستطيع تغيير سلوكه، بدءاً بإطلاق المعتقلين وانتهاء بخروج القوات الإيرانية وتوابعها، مروراً بتنفيذ القرار 2254 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. يدعو هذا القرار، بين ما يدعو إليه، إلى "فترة انتقالية" في سوريا. هناك نظام لا يقبل أي فترة انتقالية ولا يقبل أي دستور جديد، إذا لم يكن هذا الدستور على مفاص بشار الأسد.

مجرد تغيير النظام لسلوكه يعني أوتوماتيكياً تغيير النظام. في النهاية، إن عمر هذا النظام نصف قرن إلا خمسة أشهر تقريباً وهو يعمل وفق قواعد محددة في مقدمتها التخلص عن طريق السجن أو القتل من المعارض أو حتى من المشكوك بولائه.

لكن أهم ما في الكلام الصادر عن جيمس جيفري حديثاً تأكيد أن السياسة التي تتبعها واشنطن تجاه سوريا وإيران ليست سياسة الإدارة الحالية برئاسة دونالد ترامب، بل هي "سياسة أميركا". الترجمة العملية لذلك أن الانتخابات الأميركية لن تؤدي إلى أي تغيير في السياسة

